



من قفص الاتهام إلى مجلس الإدارة

مستغلة آليات المنظمة ومكاتبها ولجانها في محاولاتها للبياسة لوضع دول المجلس في قفص الاتهام بدعوى عدم تطبيق الاتفاقيات والتوصيات التي تتبناها المنظمة أو خرقها وانتهاكها، والتفريط في حقوق العمال المشروعة بما في ذلك الحقوق النقابية، فكانوا ينظمون الندوات والتجمعات الاحتجاجية ضد الدول الخليجية ويقومون عليها الشكاوى والدعاوى الكيدية الباطلة لدى اللجان المختصة بالمنظمة، متعمدين تجاهل حادثة تجربة هذه الدول وطبيعة وهيكلية سوق العمل فيها وحاجتها إلى التدرج في تطوير أسواقها وأجهزتها وقوانينها.

في جنيف، ومن على منابر المنظمة وفي قاعاتها وغرفها وبين أروقها ودهاليزها وخلف كواليسها اضطر مندوبو ووزراء العمل الخليجيون إلى مواجهة هذه العناصر، وباسم البحرين فقد خضت لأكثر من سبع سنوات وخاض قبلي من سبقي من الوزراء، من أبرزهم الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، والشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، والشيخ عيسى بن علي آل خليفة (رحمهم الله جيقًا) معارك ضارية مع هذه العناصر أبلوا فيها بلاء حسًا، متسلحين بالتوجهات السديدة لقيادتنا الحكيمة بضرورة التمسك بالثقة والإيمان والتحلي بالصبر والهدوء والاعتماد على الله وعلى إنصاف المجتمع الدولي وعدالة قضيتنا ومواقفنا، وكانت نتيجة ذلك كله أن أصبحت البحرين وأثبتت بانتخابها في هذا المنصب الأممي الرفيع كعضو أصيل بمجلس الإدارة أنها جديرة وقادرة على حيابة والمحافظة على ثقة المجتمع الدولي، وتمثيل دول غرب آسيا بما في ذلك الدول العربية الآسيوية، والمساهمة من أعلى المستويات في توجيه سياسات وخطط المنظمة ورعاية المصالح الخليجية والعربية والآسيوية فيها.

فقد حصلت البحرين والإمارات وعمان وقطر على استقلالها في العام 1971 والكويت في 1961 وكانت المملكة العربية السعودية قد تأسست في العام 1932.

وبعد أن عانت هذه الدول من شح الموارد الطبيعية والتخلف والفاقة لقرون طويلة فقد شاعت الأقدار أن تشهد طفرات في مواردها النفطية مع منتصف السبعينات من القرن الماضي، وبدأت بذلك مرحلة من النمو والتطور السريع الذي استدعى الاستعانة بأعداد ضخمة من الأيدي العاملة الأجنبية مما جعل انضمامها إلى منظمة العمل الدولية في غاية الأهمية، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى مواجهة دول المجلس للعديد من الصعاب والتحديات المتعلقة بتنمية مواردها البشرية الوطنية وإدماجها في سوق العمل، واستيعاب العمالة الوافدة، وتطوير أسواق العمل فيها وتحقيق ذلك كله وفق ظروفها الخاصة وبالتدرج وضمن الأطر الأساسية لمعايير العمل الدولية.

وفي خضم استحقاقات الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي كانت أنظمة بعض الدول العربية ذات الفئات العمالي وأجهزتها الرسمية ومنظمتها العمالية تهتم الدول العربية الخليجية بفقدان الحس العربي القومي، وتصفها بالرجعية والتخلف، وتأخذ عليها عدم حصر مصادر استيرادها مما تحتاجه من الأيدي العاملة من هذه الدول، وتنتقد أيضًا توجهها إلى الاستعانة وبشكل متزايد بأسواق الدول الأجنبية وخصوصًا في آسيا. فأخذت هذه الأنظمة وأذرعها ونقاباتها تكيل جام غضبها على رؤساء ووفود الدول الخليجية المشاركة في أعمال منظمة العمل الدولية؛ مستخدمة عناصر وأفراد ومنظمات مختلفة من أبرزها ما يسمى بـ"الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب" والذي يتخذ من قلعة الحرية والعدالة دمشق عاصمة الأسدين حافظ وبشار مقزًا ومنطلقًا له كراس حربته لتهديد الدول الخليجية وابتزازها، وشن الهجمات الحاقدة عليها

الوكالة الثلاثية الوحيدة للأمم المتحدة؛ حيث تجمع أطراف الإنتاج الثلاثة؛ الحكومات وممثلي أصحاب العمل والعمال من الدول الأعضاء فيها بغرض تنسيق جهودها لتحقيق أهداف المنظمة، ويتمتع جميعها بحقوق التصويت الفردية مع تساوي جميع الأصوات.

وتكمن أهداف ومهام منظمة العمل الدولية في تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والعمل المعترف بها دوليًا، وذلك بناء على المبدأ التأسيسي القائم على أن "العدالة الاجتماعية ضرورة للسلام العالمي والدائم"، وهي العبارة التي تصدرت دستورها.

وفور استقلالها سارعت البحرين وباقي دول مجلس التعاون بالانضمام إلى منظمة العمل الدولية لإيمانها وفناعتها بالمبادئ والأهداف التي أسست المنظمة على أركانها؛ ومنها تحقيق الحماية الاجتماعية لجميع العمال، وضمان الحقوق الأساسية في مجال العمل، وإتاحة فرص العمل بشكل متزايد للرجال والنساء وتحقيق المساواة بينهم، والإرتقاء بمستويات معيشتهم، وترسيخ التعاون الثلاثي بين العمال وأصحاب العمل والمؤسسات الحكومية المعنية، والتأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي، وغيرها من الأهداف، وكانت دول المجلس تسعى من وراء انضمامها أيضًا إلى الاستفادة والاستعانة بإمكانيات وخبرات المنظمة في سبيل تطوير أسواق العمل فيها، إلى جانب أن ضرورات الاستقلال واستكمال عناصر ومظاهر السيادة الوطنية والانتماء إلى المجتمع الدولي تقتضي الانضمام إلى المنظمات الدولية الرائدة والفاعلة وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها الفرعية المتخصصة ومنها منظمة العمل الدولية.

وعندما انضمت دول المجلس إلى منظمة العمل الدولية كانت هذه الدول تمر في المراحل الأولى من تحسس الطريق والتأقلم والتكيف والاندماج في المجتمع الدولي بعد حصولها على الاستقلال،

تم تمديد عضوية مملكة البحرين في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية لعام إضافي تبدأ من اليوم الرابع من الشهر القادم لتنتهي في شهر يوليو من عام 2021.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت إنجازًا لافتًا على صعيد المنظمات الدولية الرائدة، عندما تم انتخاب مملكة البحرين بأغلبية ساحقة عضوًا أصيلًا بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في العام 2017 في اجتماع الدورة 106 للجمعية العمومية للمنظمة.

وقد جاءت هذه النتيجة المشرفة تنويجًا للجهود الحثيثة التي بذلها وزير العمل والتنمية الاجتماعية سعادة الأخ جميل حميدان وفريق عمله المتمكن، وتحققت بفضل دعم الأشقاء بدول المجلس وبمؤازرة الدول العربية الشقيقة وباقي دول العالم، كما أنها جاءت نتيجة وتقديرًا للمكتسبات العمالية والإنجازات التي حققتها مملكة البحرين في مختلف مجالات تطوير سوق العمل طيلة السنوات الأخيرة منها؛ تطبيق نظام الحماية الاجتماعية والتأمين ضد التعطل، وتعزيز الحريات النقابية، ومكافحة الاتجار بالبشر، وضمان حق انتقال العامل وتقييد نظام الكفالة الممقوت، وإكمال المصادقة على أهم الاتفاقيات التي صدرت عن المنظمة، والتزام بكل المعايير والإجراءات الخاصة بالمنظمة، وتقديم التقارير الدورية المطلوبة، وتطوير التشريعات والأنظمة الوطنية اللازمة لإدارة سوق العمل والمتوافقة مع معايير العمل الدولية، وتنظيم علاقة صحية بين صاحب العمل والعامل مبنية على الشراكة والشفافية مع أطراف الإنتاج، وغيرها من المنجزات.

ويقع مقر منظمة العمل الدولية في جنيف، وهي أقدم وأعرق منظمات الأمم المتحدة، وقد تأسست في العام 1919 مع نشأة عصبة الأمم وقبل تأسيس الأمم المتحدة ذاتها، وجاء تأسيسها ضمن معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى، وهي

مواطنون متفائلون وآخرون متشوقون لعودة ما قبل "كورونا"

نواف: "بردح رديح" ... عبدالرحمن: أفتك من القلق... سيد حسين: أزور "القرائب"



علي سلمان



السيد حسين السيد علي



السيد أحمد السيد عيسى

في بلادنا وناسها والأبطال الذين يحموننا لكن المطلوب أن نطمئن عليهم أيضًا ونساعدهم ونساندهم، لكن عندي أيضًا حياة غير طبيعية خاصة حين أرى بعض المستهترين بخاصة العمالة الوافدة.. لقد ضجت البلد منهم ومن تصرفاتهم وهم بالتأكيد يفعلون ذلك كونهم من الفئات غير المتعلمة مما يجعلنا نستذكر كيف أن كثيرًا من الأشغال والقطاعات "تلويص" بسبب عدم مهارة غالبية هذه العمالة.. ومن المهم إعادة النظر على أن يتم تهيئة أبناء البلد للعمل في كل الوظائف.. ويختم بالقول: "أنا شخصيًا لو أحصل بوظيفة "بايب فيتر..سباك" براتب مجز، لعملت في أي مكان بظروف عمل طيبة.

النسوان والجهال يستأنسون

ينتظر السيد حسين السيد علي بكل تفاؤل عودة الحياة الطبيعية بإذن الله، وأن ترجع الأمور و"يستأنس الجاهل والأمهات وكل واحد يزور عتمه وخالته وعمومه ونسبائه"، بل ويشعر بأنه لم يقصر معهم من خلال التواصل عبر الاتصال والواتس أب لكنه مشتاق للجلوس معهم ويحب راسهم" ويشكرهم السلامة.. والبحرين دائمًا بخير.

سلمان بن حمد آل خليفة، وهو يقود فريق البحرين من خلال اللجنة التنسيقية، ولا يمكن أن نوفيهم الشكر وكلنا جنود لهذا الوطن.

ضبط العمالة السائبة

ويستدرك ليقول.. هناك أمر يشغلنا جميعًا، وأتمنى ضبط العمالة السائبة البعيدة عن "الكونترول"، وهذا الوضع في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي وكيف تعاملت مع العمالة غير القانونية، وليس كما يحدث عندما حيث يتم تعديل وضعهم القانوني لينافسوا أبناء البلد وبأعدادهم الكبيرة. أما محمد عبدالرحمن فهو يشدد على أخذ الحيطة والحذر بل وزيادة درجاتها حتى مع عودة الحياة إلى طبيعتها، وكلنا بالطبع نريد أن نرى أوضاعنا عادت إلى سابق عهدها وأفضل، إنما ما حدث ويحدث وما نتابعه من بيانات وأرقام في بلادنا وحول العالم، فإنه لا شيء يدل على أن الجائحة ستنتهي قريبًا، وكما قال الأخوة نأمل من الله أن تنتهي قريبًا، وينتهي معها القلق.

طبيعية وغير طبيعية

ولا يخفي حسين يوسف سزًا إذ قال: "الآن عندي الحياة الطبيعية والبركة

أمور غيبية بيد الله
المواطن علي سلمان قدم لنا سيمفونية إيمانية رائعة، فهو مؤمن تمامًا بأن هناك أمورًا غيبية لا يعلم بها إلا الله سبحانه وتعالى وبمشيئته تنزل الرحمات، وستعود الحياة إلى طبيعتها، ونحن نتمنى أن يحرس بلادنا وينعم عليها الاستقرار والأمن بما في ذلك الأمن الاجتماعي والصحي والغذائي، وللأمانة، فإن القيادة الحكيمة لبلادنا أنعمت علينا بالكثير من المبادرات ونحن كلنا كمواطنين تابعنا جهود ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير

الدولة بسبب شريحة غير مسؤولة من المواطنين تقابلها شريحة كبيرة من العمالة الوافدة ويقول: "بالفعل نحن في ورطة كبيرة بسبب هذه العمالة.. صحيح الآن صدقت بأن أعدادهم أكبر من أعداد المواطنين"، وللأسف، يجب علينا إعادة النظر في أمور كثيرة في البلد بكل صراحة ومكاشفة وأنتم كصحافة وطنية صادقة عليكم رسالة فقد "غسلنا يدنا من النواب وغيرهم"، ونتمنى تكون الصحافة هي الصوت الحقيقي لتعديل ما هو قادم في المستقبل حتى تصبح بلادنا أقوى وأقوى.



محمد عبدالرحم



محمد حسن



حسين يوسف